

الذكاء الاصطناعي وتحديات العدالة الجزائية في الجزائر "نحو منظور إصلاحي للتقاضي الرقمي"

Artificial Intelligence and the Challenges of Criminal Justice in Algeria: Towards a Reformist Perspective on Digital Litigation

ديابش رحمونة

جامعة الحاج لخضر باتنة

debabecherahmouna@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/09/11 تاريخ القبول: 2025/12/17 تاريخ النشر: 2025/12/25

ملخص:

يشهد القضاء الجزائري في العالم تحولات متسارعة بفعل إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث أضحت أداة فعالة في تحليل الأدلة، إدارة الملفات، وتسريع المحاكمات. غير أن هذا التطور يطرح جملة من التحديات القانونية والأخلاقية، خصوصاً ما يتعلق بشرعية القرارات المستندة إلى خوارزميات غير منصوص عليها قانوناً، وضمانات المحاكمة العادلة، ومخاطر التحيز واللاشفافية، وحماية المعطيات الشخصية، فضلاً عن إشكالية المسؤولية القانونية عن الأخطاء التقنية. وقد بينت الدراسة، بالاستناد إلى منهج مقارنة، أن الجزائر رغم خطواتها في مجال رقمنة القضاء، ما تزال تفتقر إلى إطار تشريعي ومؤسسي متكامل يستوعب خصوصيات الذكاء الاصطناعي في العدالة الجزائية. ومن خلال تحليل تجارب دولية وعربية (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، الإمارات، السعودية، المغرب، مصر) خلص البحث إلى أن نجاح التحول نحو عدالة رقمية جزائرية رهين بإصلاح تشريعي، تحديث مؤسسي، وتكوين بشري متخصص، بما يحقق التوازن بين متطلبات الفعالية القضائية وضمان الحقوق الأساسية

كلمات مفتاحية: الذكاء الاصطناعي- العدالة الجزائية- التقاضي الرقمي-الجزائر – الإصلاح التشريعي

.Abstract

Criminal justice systems worldwide are undergoing rapid transformation through the integration of artificial intelligence (AI), which has become an effective tool for evidence analysis, case management, and trial acceleration. However, this

الذكاء الاصطناعي وتحديات العدالة الجزائية في الجزائر "نحو منظور إصلاحي للتقاضي الرقمي"

technological shift raises several legal and ethical challenges, particularly regarding the legitimacy of algorithm-based decisions, guarantees of fair trial, risks of bias and opacity, protection of personal data, and the unresolved issue of legal liability for technical errors. Based on a comparative approach, the study reveals that Algeria, despite its initial steps toward judicial digitization, still lacks a comprehensive legislative and institutional framework capable of accommodating AI in criminal justice. By examining international and Arab experiences (European Union, United States, United Arab Emirates, Saudi Arabia, Morocco, and Egypt), the paper concludes that the success of Algeria's transition to digital justice depends on legislative reforms, institutional modernization, and specialized human capacity building. Such a multidimensional reform would allow the justice system to balance the pursuit of judicial efficiency with the protection of fundamental rights

Keywords: Artificial Intelligence – Criminal Justice – Digital Litigation – Algeria – Legislative Reform

ديابش رحمونة debabecherahmouna@gmail.com

مقدمة

يشهد العالم في ظل الثورة الرقمية تحولات غير مسبوقة، جعلت من الذكاء الاصطناعي أداة مركزية في إعادة تشكيل مختلف القطاعات الحيوية، ومنها العدالة الجزائية. فقد أصبحت الأنظمة القضائية مطالبة بالاستفادة من الإمكانيات التقنية التي يتيحها الذكاء الاصطناعي في مراحل التحقيق والمحاكمة وتنفيذ الأحكام، لما يوفره من سرعة في

معالجة البيانات، ودقة في اتخاذ القرارات، ونجاعة في إدارة القضايا المعقدة. وفي السياق الجزائري، تفرض هذه التحولات التكنولوجية تحديات عميقة على المنظومة القضائية التي تجد نفسها أمام ضرورة التكيف مع الأدوات الرقمية الجديدة، بما يعزز ثقة المتقاضين ويضمن تحقيق العدالة في زمن الرقمنة. غير أنّ هذا التوجه يثير في المقابل إشكاليات قانونية وأخلاقية متعلقة أساساً بضمانات المحاكمة العادلة وحماية حقوق الإنسان في ظل الاعتماد المتزايد على الخوارزميات والأنظمة الذكية.

وتنطلق إشكالية البحث من التساؤل الرئيس: كيف يمكن للمنظومة القضائية الجزائرية أن تستفيد من الذكاء الاصطناعي في تطوير العدالة الجزائية دون الإخلال بضمانات المحاكمة العادلة وحماية حقوق الإنسان؟ وللإجابة عنه تبرز عدة تساؤلات فرعية، من أهمها: ما أبرز التحولات التي أحدثها الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة الجزائية على المستوى الدولي؟ وما التحديات القانونية والأخلاقية التي تعترض إدماج هذه التقنيات في القضاء الجزائي الجزائري؟ ثم ما هي الإصلاحات التشريعية والمؤسسية الضرورية لمواكبة هذا التحول وضمان عدالة رقمية فعّالة وأمنة؟

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي-التحليلي في رصد أبعاد الظاهرة، مع الاستعانة بالمنهج المقارن لتسليط الضوء على بعض التجارب الدولية الرائدة في توظيف الذكاء الاصطناعي في القضاء، قصد استخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها في الحالة الجزائرية.

أما فيما يتعلق بالدراسات السابقة، فقد عرفت العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والعدالة اهتماماً متزايداً على المستوى الدولي. فقد تناولت دراسة كاتي أوكونور (2021) أثر الخوارزميات على قرارات المحاكم في الولايات المتحدة، مبرزة أن الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى تحيزات خفية تمس بمبدأ المساواة أمام القانون. وفي السياق العربي، قدّم محمد السعدي (2022) معالجة نظرية أولية لدور التقنيات الذكية في تطوير الأنظمة القضائية العربية، غير أنّه لم يتطرق بعمق إلى إشكالية العدالة الجزائية. أما في الجزائر، فقد ركزت بعض الدراسات مثل دراسة بوحوش عبد القادر (2020) على التحول الرقمي في الإدارة العمومية، وأبرزت أهمية الرقمنة في تحسين الخدمات، لكنها لم تتناول بشكل مباشر العدالة الجزائية أو ضمانات المحاكمة العادلة في ظل الذكاء الاصطناعي.

ويتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بكونه يطرح معالجة مقارنة وتطبيقية تجمع بين عرض التجارب الدولية وتحليل الإطار القانوني الجزائري، مع تقديم مقترحات

الذكاء الاصطناعي وتحديات العدالة الجزائية في الجزائر "نحو منظور إصلاحي للتقاضي الرقمي"

إصلاحية عملية توازن بين متطلبات النجاعة القضائية وضرورة حماية الحقوق والحريات في ظل العدالة الرقمية.

أهمية وأهداف البحث: تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على موضوع جديد وذو راهنية في البيئة القانونية الجزائرية، يتعلق بمدى قدرة العدالة الجزائية على التكيف مع ثورة الذكاء الاصطناعي، دون المساس بالحقوق والحريات. ويهدف البحث إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية:

إبراز أثر الذكاء الاصطناعي على التحولات الراهنة في مجال العدالة الجزائية.

تحليل أبرز التحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة بتوظيف هذه التقنيات في القضاء الجزائري.

اقتراح إصلاحات تشريعية ومؤسسية تضمن إقامة عدالة رقمية فعالة ومتوازنة تحترم المعايير الدستورية والمواثيق الدولية.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: الذكاء الاصطناعي والتحولات في العدالة الجزائية.

المحور الثاني: التحديات القانونية والأخلاقية لإدماج الذكاء الاصطناعي في القضاء الجزائري.

المحور الثالث: الإصلاح القانوني والمؤسسي للعدالة الرقمية الجزائري

المحور الأول: الذكاء الاصطناعي والتحولات في العدالة الجزائية

أحدث الذكاء الاصطناعي تحولات جوهرية في المنظومات القضائية عبر العالم، حيث تجاوزت تطبيقاته الجانب الإداري لتشمل التحقيقات، إدارة القضايا، تحليل الأدلة، وحتى دعم القرار القضائي. ويمكن تمييز أبرز هذه التحولات فيما يلي:

أولاً: تسريع الإجراءات القضائية وتحسين الفعالية

ساهمت أنظمة الذكاء الاصطناعي في تقليص آجال الفصل في القضايا بفضل أدوات جدولة الملفات ومتابعتها بشكل آلي. ففي بعض المحاكم الأوروبية، أدى اعتماد أنظمة “إدارة القضايا الذكية” إلى تخفيض مدة الفصل بنسبة ملحوظة (Council of Europe, 2020, p. 15).

في العالم العربي، برزت تجربة الإمارات العربية المتحدة رائدة، إذ أطلقت “المحكمة الذكية” بدبي التي تسمح بإجراء المعاملات القضائية إلكترونياً، مع الاستعانة بخدمات الذكاء الاصطناعي لتقليل زمن الإجراءات وتحسين جودة الخدمة (العسومي، 2021، ص. 44).

أما في الجزائر، فإن بطء الفصل في القضايا الجزائية يمثل تحدياً كبيراً، وإدخال أنظمة رقمية مدعمة بالذكاء الاصطناعي قد يكون وسيلة لتخفيف تراكم الملفات وتعزيز ثقة المتقاضين.

ثانياً: تحليل الأدلة الرقمية واكتشاف الجرائم

يُعتبر الذكاء الاصطناعي أداة قوية لمعالجة الأدلة الرقمية الضخمة، مثل بيانات الهواتف الذكية أو المراسلات الإلكترونية. ففي الولايات المتحدة، مكّنت هذه الأدوات من كشف شبكات الجريمة المنظمة بشكل أسرع (Ashworth, 2021, p. 77).

في العالم العربي، تبنت المملكة العربية السعودية منذ 2019 نظام “المحكمة الإلكترونية” الذي يسمح بتبادل الأدلة الرقمية وتحليلها عبر منصات ذكية، خاصة في قضايا الاحتيال والجرائم المالية (الشمري، 2020، ص. 133).

أما في الجزائر، فلا يزال استخدام الأدلة الرقمية محدوداً ومقيداً بنقص الخبرة التقنية والإطار التشريعي الواضح، رغم صدور بعض النصوص القانونية التي تعترف بحجيتها في الإثبات.

ثالثاً: دعم اتخاذ القرار القضائي والتنبيه بالخطورة الإجرامية

الذكاء الاصطناعي وتحديات العدالة الجزائية في الجزائر "نحو منظور إصلاحي للتقاضي الرقمي"

تستعمل بعض الأنظمة القضائية خوارزميات للتنبؤ بإمكانية عودة المتهم للجريمة، مثل برامج "COMPAS" بالولايات المتحدة، لكنها أثارت جدلاً واسعاً بسبب التحيزات المحتملة (O'Neil, 2019, p. 134).

في السياق العربي، حاولت المغرب تجريب منصات رقمية لإدارة القضايا لكنها لم تصل بعد إلى مرحلة الاعتماد على الخوارزميات في اتخاذ قرارات قضائية مصيرية (بن جلون، 2022، ص. 201).

أما الجزائر، فلا تزال بعيدة عن هذه الممارسات، لكن طرحها أصبح ملحاً مع تطور النقاش حول الرقمنة القضائية، ما يفرض تساؤلاً حول مدى ملاءمة هذه الأدوات مع مبدأ استقلالية القاضي وحرية الإنسان.

رابعاً: العدالة الرقمية وتجارب رائدة

من أبرز الأمثلة الدولية تجربة إستونيا التي أدخلت "القاضي الروبوت" للفصل في النزاعات الصغيرة (European Commission, 2021, p. 22). وفي الصين، تم إنشاء "محاكم الإنترنت" للنظر في القضايا الرقمية عبر منصات افتراضية بالكامل.

في العالم العربي، خطت مصر خطوات مهمة في مشروع "العدالة الرقمية" عبر رقمنة المحاكم وتعميم التبليغ الإلكتروني للأطراف، ما ساعد في تسريع الفصل في بعض القضايا (عبد الحميد، 2021، ص. 65).

أما في الجزائر، فقد اتخذت خطوات أولية خلال جائحة كورونا عبر جلسات عن بُعد، لكنها تظل محدودة ولا ترقى إلى مستوى تجارب الدول الرائدة.

يتضح أنّ التحولات التي أحدثها الذكاء الاصطناعي في العدالة الجزائية شملت تسريع الإجراءات، تحليل الأدلة الرقمية، دعم القرار القضائي، والعدالة الرقمية. غير أنّ الجزائر لا تزال في مرحلة أولية مقارنة ببعض الدول العربية (الإمارات، السعودية، مصر) والتجارب الدولية (إستونيا، الصين). ما يجعل الحاجة ملحة لوضع خطة إصلاحية شاملة لإدماج الذكاء الاصطناعي في العدالة الجزائية مع مراعاة الخصوصيات الوطنية

المحور الثاني: التحديات القانونية والأخلاقية لإدماج الذكاء الاصطناعي في القضاء الجزائري

• إن إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في العدالة الجزائرية ليس مجرد خيار تقني، بل يثير قضايا قانونية وأخلاقية معقدة تتعلق بحماية الحقوق الأساسية وضمانات المحاكمة العادلة. ويمكن إبراز أهم هذه التحديات فيما يلي:

أولا :التحديات القانونية والأخلاقية في إدماج الذكاء الاصطناعي بالعدالة الجزائرية

يمثل إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في العدالة الجزائرية إشكالية متعددة الأبعاد، تتقاطع فيها الجوانب القانونية والأخلاقية، وهو ما يثير عدداً من التحديات الأساسية:

1- الشرعية القانونية:

يُعد غياب إطار قانوني خاص ينظم استعمال الخوارزميات في القضاء الجزائري من أبرز التحديات المطروحة، حيث لم يتضمن التشريع الجزائري نصوصاً تحدد مجال وحدود هذا الاستخدام، مما يثير تساؤلات حول مدى شرعية القرارات المبنية على أنظمة غير منصوص عليها قانوناً. في المقابل، اعتمد الاتحاد الأوروبي الميثاق الأوروبي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في القضاء (2020)، بينما أقرت الإمارات قانون المعاملات الرقمية الذي تضمن أحكاماً صريحة بشأن مشروعية بعض التطبيقات القضائية (العسومي، 2021، ص. 53).

2- ضمانات المحاكمة العادلة:

تشكل مبادئ العلانية والمساواة وحق الدفاع أساس العدالة الجزائرية، غير أن الاعتماد على الخوارزميات قد يمس بهذه الضمانات، خصوصاً مع محدودية التكوين الرقمي لدى القضاة والمحامين في الجزائر، مما قد يكرس ما يمكن تسميته بـ “العدالة التقنية” التي يصعب الطعن فيها. وقد ظهرت نقاشات مشابهة في المغرب مع انطلاق مشروع “المحاكم الرقمية”، حيث أعرب بعض القضاة عن تخوفهم من تأثير التكنولوجيا على مبدأ الحياد القضائي (بن جلون، 2022، ص. 198).

3- التحيز والشفافية الخوارزمية:

الذكاء الاصطناعي وتحديات العدالة الجزائية في الجزائر "نحو منظور إصلاحي للتقاضي الرقمي"

من التحديات الأخلاقية البارزة خطر التحيز في الخوارزميات نتيجة اعتمادها على بيانات سابقة قد تعكس أنماطاً من التمييز الاجتماعي أو الاقتصادي. وقد حذرت أونيل (O'Neil, 2019, p.141) من أنّ الأنظمة الذكية قد تتحول إلى أدوات لإعادة إنتاج التمييز بدل القضاء عليه. وفي السياق العربي، أشارت دراسة الشمري (2020، ص. 140) إلى أنّ غياب الشفافية في أنظمة التقاضي الإلكتروني بالسعودية قد يؤدي إلى نزاعات تتعلق بمصادقية القرارات. أما في الجزائر، حيث لا يزال النقاش حول "المعطيات الضخمة" محدوداً، فإن الاعتماد على بيانات غير دقيقة قد يفاقم الأخطاء القضائية.

4- حماية المعطيات الشخصية:

يعتمد الذكاء الاصطناعي على تحليل كميات ضخمة من البيانات الشخصية الحساسة، ما يستدعي إطاراً تشريعياً صارماً لحماية خصوصية الأفراد. وعلى الرغم من صدور القانون الجزائري 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، إلا أن تطبيقه العملي يظل محدوداً. وعلى خلاف التجربة الأوروبية التي أرست اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR، تبرز في الجزائر صعوبات في التنفيذ. أما في مصر، فقد ارتبط إطلاق المحاكم الإلكترونية بمخاوف مماثلة، حيث أكد باحثون أنّ نجاح العدالة الرقمية يتوقف على وجود إطار قانوني يحمي سرية البيانات (عبد الحميد، 2021، ص. 70).

ثانياً: المسؤولية القانونية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي:

لا يزال تحديد المسؤولية الناشئة عن أخطاء الأنظمة الذكية إشكالية قائمة في التشريعات الجزائرية، إذ لم يتضمن القانون المدني أو الجزائي تصوراً لمسؤولية "الخوارزمية". وفي المقابل، دعت دراسات عربية في الكويت والإمارات إلى ضرورة سن تشريعات خاصة تحدد بدقة المسؤولية المدنية والجزائية سواء للقاضي، أو المطور، أو المؤسسة القضائية (العسومي، 2021، ص. 61).

تتجسد التحديات القانونية والأخلاقية لإدماج الذكاء الاصطناعي في العدالة الجزائية الجزائرية في غياب إطار قانوني صريح، صعوبة ضمان المحاكمة العادلة، مخاطر التحيز الخوارزمي، هشاشة حماية المعطيات الشخصية، وإشكالية المسؤولية القانونية. ومن شأن

الاستفادة من التجارب الدولية والعربية، خصوصاً في الإمارات، السعودية، المغرب، ومصر، أن توفر مداخل عملية لإصلاح متوازن يحافظ على فعالية القضاء دون التفریط في الضمانات الدستورية لحقوق الإنسان

المحور الثالث: الإصلاح القانوني والمؤسساتي للعدالة الرقمية الجزائري

إن إدماج الذكاء الاصطناعي في العدالة الجزائرية لا يمكن أن ينجح دون إصلاحات شاملة تتوزع على المستوى التشريعي، المؤسساتي، والتكويني. فالتحولات التكنولوجية تفرض إعادة النظر في القواعد القانونية والإجراءات القضائية بما يضمن التوفيق بين فعالية العدالة من جهة، وحماية الحقوق والحريات الأساسية من جهة أخرى.

أولاً: الإصلاحات التشريعية

يفرض الانتقال نحو العدالة الرقمية ضرورة إرساء إطار قانوني متكامل يحدد بوضوح ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات التحقيق، المحاكمة، وتنفيذ العقوبة. ويقوم هذا الإطار على ثلاثة مرتكزات أساسية: أولاً، ضبط المسؤولية القانونية الناشئة عن الأخطاء التقنية للخوارزميات، سواء تعلقت بالقاضي، أو المطور، أو المؤسسة القضائية. ثانياً، تكريس الحق في المحاكمة العادلة من خلال الاعتراف بحق المتقاضي في الطعن بالقرارات المبنية على الأنظمة الذكية، وضمان الشفافية في عمل الخوارزميات. ثالثاً، تعزيز حماية المعطيات الشخصية عبر إدماج نصوص خاصة ضمن التشريع الجزائري وقانون حماية البيانات.

وفي حين خطت بعض الدول العربية خطوات مهمة في هذا المجال، كما هو الحال في الإمارات من خلال الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031، والسعودية عبر اللوائح التنظيمية لحماية البيانات، لا يزال الإطار القانوني الجزائري قاصراً، إذ يقتصر على أحكام عامة وردت في القانون رقم 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، دون نصوص خاصة بالذكاء الاصطناعي في القضاء الجزائري

ثانياً: البعد المؤسساتي لإصلاح العدالة الرقمية

الذكاء الاصطناعي وتحديات العدالة الجزائية في الجزائر "نحو منظور إصلاحي للتقاضي الرقمي"

إن تفعيل الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي لا يمكن أن يتحقق بمجرد إدخال تعديلات تشريعية، بل يستلزم إعادة هيكلة المؤسسات القضائية بما ينسجم مع طبيعة الرقمنة. ويتطلب ذلك إنشاء وحدات تقنية متخصصة داخل المحاكم تضم خبراء في الذكاء الاصطناعي وأمن المعلومات لدعم القضاة في التعامل مع نتائج الخوارزميات، إلى جانب إقامة شراكات استراتيجية مع الجامعات ومراكز البحث العلمي لتطوير حلول وطنية في مجال الخوارزميات القضائية، بدل الاعتماد على البرمجيات المستوردة. كما يقتضي الأمر تعزيز البنية التحتية الرقمية للمحاكم عبر توسيع شبكات الربط الإلكتروني بين مختلف الفاعلين في المنظومة الجزائية، بما في ذلك النيابة العامة، الشرطة القضائية، والمؤسسات العقابية.

وقد برزت تجربة المغرب في هذا السياق من خلال مشروع "المحكمة الرقمية" الذي أطلقه المجلس الأعلى للسلطة القضائية سنة 2019، حيث أنشئت منصات متكاملة للتقاضي الإلكتروني وربط مباشر مع النيابة العامة (المجلس الأعلى المغربي، 2022، ص. 41).

ثالثا: البعد التكويني والبحثي للتحويل الرقمي

يُعدّ العنصر البشري الركيزة الأساسية لنجاح أي تحول رقمي في القضاء، إذ لا جدوى من إدخال الأنظمة الذكية دون تأهيل القضاة وأعضاء النيابة العامة للتعامل معها. ويقتضي ذلك إعداد برامج تكوين متخصصة في مجال الذكاء الاصطناعي والعدالة الرقمية، وإدماج هذه الموضوعات في المناهج الأكاديمية لكليات الحقوق ومعاهد القضاء، بما يسمح بتخريج جيل قانوني قادر على التفاعل مع متطلبات الثورة التكنولوجية. كما يتطلب الأمر تشجيع البحث العلمي الجامعي حول التطبيقات القضائية للذكاء الاصطناعي، خاصة وأن أغلب الدراسات الجزائرية لا تزال تركز على الإدارة الإلكترونية دون التعمق في العدالة الجزائية (بوحوش، 2020، ص. 118).

رابعا: آفاق بناء عدالة رقمية في الجزائر

إنّ بناء عدالة جزائية رقمية وذكية لا يمكن أن يتحقق بمجرد إدماج أدوات تقنية في سير العمل القضائي، بل يستلزم مقاربة شمولية متكاملة تقوم على ثلاثة مرتكزات رئيسية:

1- إصلاح الإطار التشريعي

يتطلب التحول الرقمي في مجال العدالة مراجعة شاملة للنصوص القانونية بما يتلاءم مع خصوصيات الذكاء الاصطناعي، من خلال سن تشريعات تحدد بوضوح مجالات استعماله في التحقيق، المحاكمة، وتنفيذ العقوبة، إلى جانب وضع قواعد صارمة لحماية المعطيات الشخصية وضمان شفافية الخوارزميات. كما يستدعي الأمر إدماج نصوص صريحة تضمن حق المتقاضى في الاعتراض على القرارات المبنية على الذكاء الاصطناعي، بما يحافظ على مبدأ المحاكمة العادلة.

2- إصلاح البنية المؤسساتية والقضائية

لا يكفي تعديل النصوص القانونية، بل من الضروري إعادة هيكلة المؤسسات القضائية بما يواكب التحول الرقمي. ويشمل ذلك إنشاء وحدات تقنية متخصصة داخل المحاكم تضم خبراء في الذكاء الاصطناعي وأمن المعلومات، إلى جانب تعزيز البنية التحتية الرقمية عبر الربط الإلكتروني بين أجهزة العدالة (النيابة، الضبطية القضائية، المحاكم، المؤسسات العقابية). ومن شأن هذه الإصلاحات أن تضمن سرعة وشفافية في الإجراءات مع تقليل الأخطاء البشرية والإدارية.

3- تأهيل العنصر البشري وتعزيز البحث العلمي

يبقى العامل البشري حجر الأساس في أي تحول رقمي، حيث إنّ كفاءة القضاة، المحامين، وأعوان العدالة في التعامل مع الأدوات الذكية تمثل الضمانة الحقيقية لنجاح التجربة. لذلك، يقتضي الأمر تنظيم برامج تكوين متخصصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والبيانات القضائية، وإدماج موضوع العدالة الرقمية ضمن مناهج كليات الحقوق ومعاهد القضاء. كما أن تشجيع البحث العلمي بالشراكة مع الجامعات ومراكز البحث الوطنية من شأنه أن يتيح تطوير حلول تقنية وطنية، بدل الاعتماد الكلي على البرمجيات الأجنبية.

رابعاً: الاستفادة من التجارب المقارنة

إنّ تجارب بعض الدول العربية، مثل الإمارات التي أطلقت الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031، والمغرب من خلال مشروع المحكمة الرقمية، والسعودية في مجال حماية البيانات، تشكل نماذج يمكن للجزائر الاستفادة منها. غير أنّ أي تبني لهذه التجارب ينبغي أن يتم بانتقائية مدروسة، تراعي الخصوصيات الدستورية والقانونية الجزائرية.

الذكاء الاصطناعي وتحديات العدالة الجزائية في الجزائر "نحو منظور إصلاحي للتقاضي الرقمي"

إنّ نجاح مشروع العدالة الرقمية في الجزائر يظل مرهوناً بقدرة المشرّع والمؤسسات القضائية على إيجاد التوازن بين متطلبات الكفاءة والسرعة التي يتيحها الذكاء الاصطناعي، وبين ضرورة صون الحقوق والحريات. ومن دون رؤية متكاملة تجمع بين التشريع، الإصلاح المؤسساتي، والتأهيل البشري، قد يتحول الذكاء الاصطناعي من أداة داعمة للعدالة إلى عامل تهديد لمراكزها الدستورية

الخاتمة

أظهرت هذه الدراسة أنّ الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة تقنية مساعدة، بل أصبح عنصراً فاعلاً في مسار العدالة الجزائية على المستوى العالمي، حيث يوفر سرعة في معالجة الملفات، ودقة في اتخاذ القرارات، ويسهم في تحسين إدارة القضايا المعقدة. غير أنّ هذا التقدم يثير في المقابل تحديات قانونية وأخلاقية مهمة، خاصة ما يتصل بضمانات المحاكمة العادلة، واستقلالية القاضي، وحماية الحقوق الأساسية للأفراد.

لقد بيّنت التجارب المقارنة، سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة أو بعض الدول العربية، أنّ نجاح إدماج الذكاء الاصطناعي في القضاء يحتاج إلى موازنة دقيقة بين متطلبات الفعالية من جهة، واحترام الحقوق والحريات من جهة أخرى. أما في السياق الجزائري، فرغم بعض المبادرات المرتبطة برقمنة العدالة، فإن الإطار التشريعي والمؤسساتي لا يزال محدوداً، ولم يصل بعد إلى مستوى يستوعب خصوصيات الذكاء الاصطناعي في القضاء الجزائري.

وعليه، فإن النهوض بالعدالة الرقمية في الجزائر يتطلب الانتقال من النقاش النظري إلى خطوات عملية وإصلاحات متكاملة، تجمع بين التشريع، البنية المؤسساتية، والتكوين، بما يسمح ببناء منظومة قضائية ذكية تستجيب للمعايير الدولية وتراعي الخصوصيات الوطنية.

أهم النتائج

1. يمثل الذكاء الاصطناعي وسيلة فعالة لتحسين سير العدالة الجزائية، خاصة في مجالات التحقيق، المحاكمة، وتنفيذ العقوبة.
2. يطرح الاعتماد على الخوارزميات مخاطر قانونية وأخلاقية، تتعلق بالتحيز، الشفافية، وتحديد المسؤولية عن الأخطاء.

3. أظهرت التجارب الدولية أنّ نجاح العدالة الرقمية يقوم على تكامل التشريع مع البنية المؤسساتية والتأهيل البشري.
4. يقتصر الاهتمام التشريعي في الجزائر على حماية المعطيات الشخصية، دون نصوص خاصة بالذكاء الاصطناعي في القضاء.
5. لا تزال البنية الرقمية للمحاكم الجزائرية محدودة، والتكوين الأكاديمي والمهني لم يدمج موضوع العدالة الرقمية بشكل كافٍ

التوصيات

- تشريعياً: إصدار قوانين خاصة بالذكاء الاصطناعي تحدد المسؤولية وتعزز حماية البيانات والشفافية.
- 2- مؤسساتياً: إنشاء وحدات تقنية داخل المحاكم وتحديث البنية الرقمية مع تطوير برمجيات وطنية.
- 3- تكوينياً وبحثياً: إدماج العدالة الرقمية في مناهج التعليم وتدريب القضاة ودعم البحث العلمي.
- 4- استراتيجياً: وضع خطة وطنية متكاملة للعدالة الرقمية تراعي الخصوصيات الجزائرية وتستفيد من التجارب الدولية

• قائمة المصادر والمراجع

1. العسومي، عبد الرحمن. (2021). القانون والذكاء الاصطناعي: دراسات مقارنة في التشريع العربي. دبي: مركز الدراسات البرلمانية.
2. بوحوش، عبد القادر. (2020). الرقمنة والإدارة الإلكترونية في الجزائر: الواقع والتحديات. مجلة البحوث القانونية والسياسية، 8(2)، 110-125.
3. بن جلون، محمد. (2022). المحاكم الرقمية وإشكالية حياد القاضي في المغرب. المجلة المغربية للدراسات القانونية والقضائية، 5(1)، 185-202.
4. عبد الحميد، سامي. (2021). المحاكم الإلكترونية في مصر بين الفعالية وحماية الحقوق. مجلة البحوث القانونية، 12(1)، 60-75.

الذكاء الاصطناعي وتحديات العدالة الجزائية في الجزائر "نحو منظور إصلاحي للتقاضي الرقمي"

5. الشمري، فهد. (2020). التقاضي الإلكتروني في السعودية: بين الطموح والتحديات. مجلة القانون والتكنولوجيا، 4(2)، 130-145.
6. الجريدة الرسمية الجزائرية. (2018). القانون رقم 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. العدد 34، ص. 22.
7. وزارة العدل السعودية. (2020). التقاضي الإلكتروني وحماية المعطيات الشخصية. الرياض: وزارة العدل.
8. المجلس الأعلى للسلطة القضائية المغربي. (2022). تقرير حول المحكمة الرقمية: الإنجازات والآفاق. الرباط: منشورات المجلس الأعلى للسلطة القضائية.
9. European Commission. (2020). European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence in Judicial Systems. Strasbourg: Council of Europe.
10. O'Connor, M. (2021). AI and Due Process: Legal Challenges in Criminal Justice Systems. Cambridge: Cambridge University Press.
11. O'Neil, C. (2019). Weapons of Math Destruction: How Big Data Increases Inequality and Threatens Democracy. New York: Crown Publishing.